

واقع وتحديات التمكين السسيواقتصادي والسياسي للمرأة الجزائرية -رؤية نقدية-

The reality and challenges of political and political empowerment of Algerian women -A critical vision-

غاصب آمال *

جامعة باجي مختار عنابة

amelghaceb@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 2021-08-03 تاريخ قبول المقال: 2022-02-05 تاريخ نشر المقال: 2022-03-31

الملخص:

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم المعبرة عن توفير قوة إضافية للمرأة، من خلال تحقيق قدرات ومصادر أفضل لها. فالمطالب الجديدة اليوم تلتف حول الفرص الإستراتيجية لترقية حقوق المرأة، والحفاظ على المساواة الجندرية التي بدونها لا تستطيع الاستقلال بمسؤولياتها، والرفع من سقف تحدياتها، بدءا من الفضاء الاجتماعي، الصحي والتعليمي إلى فضاء المشاركة السياسية. يهدف هذا المقال إلى وصف واقع التمكين للمرأة ولكن بطرح نقدي في آن واحد، بحيث لا يمكن للمرأة الاستقواء ماديا واجتماعيا دون التمكين لها سياسيا، وبدون تفهم هذه النظرة الشاملة ستبقى سياسات التمكين ضرب من الوهم.

المفاهيم المفتاحية

المرأة، تمكين، الجندر، واقع، نقد

The empowerment is the process by which women gain power and control over their own lives, and acquire the ability to make strategic choices. So this choice allowed the women to defend their interests and occupy a high social position. The objective of this article is to give an explanation to the importance of women's empowerment which is total given, and It posits that, the mechanisms in place cannot lead to real women's empowerment without **considering of the political participation, if not** all empowerment policy for women remains an illusion.

Key word /Women, Empowerment, Gender, reality, Critical

1- مقدمة

يسعى المجتمع الجزائري إلى تحقيق الطفرة النوعية التي تحيله على الحداثة، في الاهتمام بالتمكين للمرأة، وتجسيد هذا المطلب الذي صكته القوانين الدولية، وعليه فلا يجب حجب مثل هذا المطلب كجوهر للتنمية من جهة و حماية لحقوق المرأة من جهة ثانية. غير أن الواقع يشير إلى أن موضوع تمكين المرأة مازالت تواجهه تحديات كبيرة في المجتمع الجزائري كغيره من الدول العربية إذ احتلت المنطقة المرتبة الأخيرة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017. وذلك عند المقارنة بعام 2006، كما لوحظت أن أعلى التحسّنات تمثلت في المؤشر الفرعي للتعليم، بينما حظيت المؤشرات الفرعية للمشاركة والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي بأدنى التحسّنات. في المقابل تعيش المرأة في معترك لفرض ذاتها وتغيير الذهنيات الاجتماعية التقليدية ليتيسر لها تجديد أساليب تعاملها مع محيطها الأسري والاجتماعي ، ذلك إن تمكين المرأة سياسيا مرهون بتحقيق مكانة اجتماعية ومادية. وعليه فإن هذا المقال يسعى لإبراز موضوع التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري ومختلف التحديات التي تواجهه إنطلاقا من طرح التساؤل المركزي التالي:

ما مظاهر التمكين للمرأة كمشروع شامل ينتقل من التمكين الاجتماعي - الاقتصادي إلى السياسي؟

تتفرع عنه الأسئلة الموالية:

1- ما مظاهر التمكين السوسيواقتصادي التي تثبت المرأة وجودها من خلاله؟

2- ما مظاهر التمكين السياسي ؟

3- هل مظاهر التمكين على اختلافها أفضى إلى حصول النساء على مكانة أرقى في المجتمع الجزائري؟

للإجابة على هذه الأسئلة تم التعرّيج على المعطيات التي استقيناها من نشاطات المنظمات العالمية و العربية الحاضنة لهذا المشروع، والتي تعد الجزائر طرفا فيه. ويشتمل هذا المقال على خطة تتضمن العناصر الآتية:

المبحث الأول: ماهية التمكين وسياساته كمشروع للمرأة العربية

المطلب الأول: مفهوم التمكين

يحوز مفهوم التمكين « Empowerment » على مكانة نوعية في خطاب المؤسسات الدولية حول "مشاركة الفقراء" في التنمية. كما استظهرته نظريات "فيمينيزم" الجنوب والنشيطات الأصوليين في

الثمانينات، ثم تمت مأسسته التدريجية في اللغة السياسية للتنظيمات الدولية للتنمية. Reaserch Gate. Anne-Emmanuèle Calvès. Empowerment : généalogie d'un concept clé du discours contemporain sur le développement. Revue tiers monde- N° 200 - 2009. P2

كما نجد في الأوساط البحثية والتدخلات الانجلوفونية، مفهوم التمكين يعني "تقوية أو اكتساب الحكم"، وقد استخدم بإسهاب في أواخر السبعينات في عديد الحقول مثل: الخدمة الاجتماعية، علم النفس الاجتماعي، الصحة العامة، محو الأمية أو التنمية المحلية. و وصل استعماله في أمريكا لتوظيفه في المساعدة الذاتية (« self-help ») كما يترجم في الأدبيات الفرانكفونية أحيانا بـ "المستقل" (Autonomia). التي جاءت في اللفظة اليونانية بمعنى إمكانية وضع قوانين دون وصاية أجنبية. بعدها استعملت على المستوى الفردي، حيث ارتبط التمكين الفردي بالوعي الفردي مع رواد الإنسانية النهضوية الغربية (Thomas d'Aquin، Luther et Calvin). وبالمثل اعتبر متخصصوا العلوم الإنسانية والاجتماعية أن التمكين أصبح بعدا أساسيا في الحياة الاجتماعية المعاصرة. إذ نجد Castoriadis Cornelius وهو أحد المنظرين الملتزمين "لمشروع التمكين" (1977) يجعله قريبا من انثروبولوجيا الفرد، المعرفة بالإحباط، الامتثال العام، الجشع. Ruth Lapidoth يرى أن هذا المفهوم يستعمل في حقول عدة، ففي الفلسفة، التمكين هو حق الفرد للعيش بحسب إرادته، و في العلوم الطبيعية والطب، العضو المتمكن يعمل في استقلالية عن بقية الأعضاء، في القانون، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يحمل دلالة: العمل التقديري، أو تلك الوحدة - الحكومية التي بحوزتها السلطة بانواعها، في الغالب ماتكون تنفيذية، و هي خلاف غير المستقل "Hétéronomie" Ronan Le Coadic . Dans Cahiers internationaux de sociologie 2006/2 L'autonomie, illusion ou projet de société (n° 121), pages 317 à 340 Cairn info).

لكن للإنصاف، يبقى مفهوم التمكين من نسج البلدان الانجلوساكسونية وتبدو الأدبيات الفرانكفونية عاجزة عن الترجمة الصحيحة، إذ تحاول معادلته بمصطلحات: "سلطة الفعل" pouvoir d'agir ، تنمية سلطة الفعل développement du pouvoir d'agir ، تسليم السلطة « attribution de pouvoir » ، « obtention de pouvoir » , « émergence du processus » , « autonomisation » , « renforcement du pouvoir d'action » « تقوية سلطة الفعل ، تقدير الطاقات » , « capacitation » , « habilitation » تأهيل. Dossier Thématique | Cultures&Santé abs L'empowerment.

المطلب الثاني: سياسة التمكين للمرأة في المنظمات العربية الحكومية وغير الحكومية

إن التمكين هو قوة المرأة في ممارسة اختياراتها، و هو أيضا يعني تحقيق الأمان الصحي والثقافي و مناهضة التمييز وترسيخ المساواة في الثقافة المجتمعية، بضمان ترعرع كلا الجنسين على فكرة المساواة

واقع وتحديات التمكين السسيواقتصادي والسياسي للمرأة الجزائرية - رؤية نقدية -

والتكامل بينهما في الأسرة كما في المجتمع، بدلاً من التنافر، التهميش، الإقصاء وإنتاج الكراهية والعداء.

ويتم ذلك عبر تحقيق عدد من الأهداف الفرعية تتضمن:

- تفكيك الصور النمطية للبنين والبنات في الثقافة الشعبية والتربية.
- تطوير استراتيجيات تربوية تمكينية للآباء والأمهات والمعلمين من الجنسين.
- إدماج المساواة بين الجنسين ضمن آليات جودة التعليم في جميع المراحل التعليمية (وضع قاعدة مؤشرات لقياس احترام المساواة بين الجنسين في التربية والتعليم).
- استخدام التدريب في المناهج الرسمية وغير الرسمية كمدخل تربوية أساسية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين.
- تمكين الفتيات والنساء.

ثم إن احتفال العالم بالثامن من مارس باليوم العالمي للمرأة هذه السنة، يبقى مبادرة لمساندتها والذود عن حقوقها، وقد دشنت من أجله منظمة الأمم المتحدة للمرأة حملة باسم "أنا جيل المساواة: إعمال حقوق المرأة". و من موقع المنظمة فالعام 2020 "محوري للنهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع دول العالم"، وعلى رأسها بالطبع الدول العربية. وتقيم المنظمة هذا العام التقدم الذي أحرزه العالم في ما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وذلك بمناسبة مرور خمس وعشرين عاما على إعلان "بكين" في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتقر المنظمة بأنه رغم إحراز بعض التقدم، "إلا أن التغيير الحقيقي كان بطيئا بشكل مؤلم بالنسبة لغالبية النساء والفتيات في العالم". وأنه "لا يمكن لبلد واحد أن يدعي أنه حقق المساواة بين الجنسين بالكامل" (موقع عربي نيوز، مارس 2020)

للإشارة فإن هذه المبادرات وضعت حيز التنفيذ في البلدان العربية ومنها الجزائر حيث تلقت وزارة التعليم العالي منشورا بهذا الشأن. يتمثل في برنامج ربيع من أجل المرأة، وهو مبادرة مشتركة من وكالة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية الأوروبية، يدعم التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، ويعزز مشاركتهن في المجالات السياسية وصنع القرار. ويتم تمويل البرنامج من خلال مساهمة تبلغ 7 ملايين يورو من الميزانية الأوروبية للحوار والشراكة و 1.2 مليون يورو من الميزانية الأساسية وكالة الأمم المتحدة للمرأة. رغم ذلك يلاحظ أن الكثير من الهيئات الرسمية وغير الرسمية لم تحل بعد إشكالية التمكين للمرأة ، لأن الأمر يتطلب اهتماما مستداما يساير المغريات المستحدثة محليا وعالميا.

المبحث الثاني: التمكين الاجتماعي للمرأة الجزائرية**المطلب الأول: أنماط التمكين**

هناك عدة أنماط للتمكين، حيث اقترح "نيكاس.و" William Ninacs التمكين الفردي المتضمن لأربع مكونات أساسية هي: الكفاءة، احترام الذات والوعي النقدي، وهذه الثلاثية تسمح بالانتقال إلى حالة من القدرة على الفعل بحسب الاختيارات الشخصية. ثم التمكين المحلي أين تعمل المجتمع المحلي على الاستقواء (القوة) و بعث الثقة في أفرادها وفي مقدرتهم على اتخاذ القرارات بكل استقلالية، هذا إلى جانب التمكين التنظيمي الذي يسمح للمؤسسة بتنمية قوتها الذاتية في التأثير على أربع مستويات¹ من التفاعل: المشاركة، الكفاءات، الاعتراف، والوعي الناقد. (Dossier Thématique. Cultures&Santé asbl L' empowerment 2014, p 4)

المرأة أيضا يجب أن تتمتع بمقومات القوة هذا إذا أرادت أن تكون فاعلة ، لها قدرة التحكم بصورة مستقلة عن أي تأثيرات خارجية، و من أي طرف كان في المجتمع الذي تعيش به والذي في غالب الأحيان، يعمل على تعزيز الإرث الانفصالي ماديا ومعنويا، مما يعزز استعمال العنف ضدها (Etre une femme en moyen orient. Info chrétienne.com 2017)

لذا في ظل مشروع التمكين يجب عدم تمكين مختلف الممارسات الإقصائية والتعنيفية التي لا حدود لها، في ظل غياب القانون في كثير من الدول، كما هو حال الحروب المدمرة في بعض البلاد العربية : سوريا، العراق، ليبيا، اليمن، فأكثر من 70% من اللاجئين السوريين هم من النساء، و 40% من اللاجئين هن نساء فلسطينيات في الأردن تضرين. وفي الجزائر ليست المرأة بأحسن حال..، ويستوجب هذا التمكين الاجتماعي الإجراءات التالية:

المطلب الأول: تعزيز فرص التعليم

تشهد المجتمعات العربية ظاهرة التفاوت التعليمي وانتشار الأمية بين البنات تحت تأثير التخلف والجهل والفقر والحروب، لذا كان من آليات التمكين للمرأة التفكير في المسار التعليمي واجتثاث الفكر الرجعي الذي يشكك في كفاءة المرأة وقدرتها على خوض معترك الحياة الاقتصادية والسياسية . فرغم العدد الكبير للفتيات اللواتي التحقن بالجامعة إلا إنهن مغيبات من مراكز اتخاذ القرارات، وهو ما يتنافى و طموح التمكين النسائي. في هذه الدول و هذا ما جاء في النادي الدولي للنساء العرب من خلال محاضرة: "النساء الشابات صوت المستقبل. ترى"ديمة دبوس" مديرة معهد الدراسات في العالم العربي(Iwsaw) أنه من الصعب الاحتفاء بجهود المرأة في مجال التربية مادامت لم تكلل بمشاركة سياسية. وذكرت أول وزيرة للمالية في لبنان "ريا الحسن" أن "" التحدي الأكبر اليوم هو مساعدة حاملات الشهادة لتولي مناصب هامة ومناصب إدارية" فالمساواة ترتبط أيضا بالاقتصاد و الفاعلية".

1 - دعم الحماية ونبذ العنف ضد المرأة:

لقد عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى درء العنف ضد المرأة من خلال تثبيت: **المادة 1** في تعريف "العنف ضد المرأة على أنه" أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة ، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. كما جاء في **المادة 2** العنف ضد المرأة انه يشمل على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

أ- العنف البدني والجنس والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث ، والعنف المتصل بالمهر ، واغتصاب الزوجة ، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة ، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال.

ب- العنف البدني والجنس والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر ، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء.

ج- العنف المدني والجنس والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع (قرار 104/48 المؤرخ في 20 ديسمبر 1997)

إن تحول العلاقات الصراعية إلى ممارسة عنيفة يكون عبر خلق ما يسميه "ايزبرغ" Heisberg بالفرد الملتبس، من سماته القلق و الشعور بعدم الأمان(شهاب اليخياوي، نحو تدقيق مفاهيمي سوسيولوجي للعنف ، مؤمنون بلا حدود، 2019، ص12)

إن كل فعل تعنيفي يحمل دلالات التهمج والسيطرة والعنصرية بأشكالها المادية، المعنوية والرمزية لذلك بدا من الضروري الاهتمام بهذه السلوك التي غالبا ما تكون ممارسة من الرجل على المرأة، لدرء الأذى عنها عازية أو متزوجة أو طفلة. ومن الناحية القانونية فقد تمت عدة تعديلات لمحاربة العنف ضد المرأة من خلال كون: التعدي البدني والنفسي ضد الزوجة يعتبر جريمة محددة يُعاقب عليها بالحبس. وشمل التعديل توسيع نطاق المواد الحالية الخاصة بالتحرش الجنسي وتشديد العقوبات ذات الصلة. وحظر تهريب أو إكراه الزوجة بغية الاستيلاء على ممتلكاتها أو مواردها المالية.

ففي سنة 2014، اتخذت السلطات الجزائرية خطوات طال انتظارها للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، حيث قامت بنشر مرسوم لتقديم التعويض المالي للنساء من ضحايا العنف الجنسي الذي ارتكبه الجماعات المسلحة إبان الحرب الأهلية لعقد التسعينيات من القرن الماضي التي ابتليت بها البلاد. المشاريع القوانين التي طرحتها الحكومة في جوان 2014 والتي من شأنها أن تجعل من العنف

واقع وتحديات التمكين السسيواقتصادي والسياسي للمرأة الجزائرية -رؤية نقدية-

الذي يمارسه الزوج والتحرش الجنسي في الفضاءات العامة جرائم جنائية، أقرها المجلس الشعبي الوطني في 5 مارس 2015 و صادق عليها مجلس الأمة في ديسمبر 2015.

إن الحرية قبل أن تصير الانتشاء بمظاهر الطموح السياسي(المناصب السياسية، حقوق المواطنة. هي انفلات من ربكة أشكال الجهل والمرض ونقص الموارد و الخوف "المزمن" والشعور بالدونية والإهانات المستمرة .

في نفس هذا السياق و من أجل تشجيع كافة المواطنين على القيام بأعمال إبداعية في مجال مكافحة العنف الممارس ضد المرأة، اقترحت "الجائزة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" أبريل 2015، من خلال نشر هذه الأعمال ومكافأتها، وقدمت دراسة هذا الموضوع في الطبعة الأولى من المنظور الديني في 2015، وفي الطبعة الثانية لسنة 2016 من المنظور القانوني، أما في الطبعة الثالثة لسنة 2017 فكان الهدف إعلاميا . وتحفل الجزائر على غرار الدول الأخرى باليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة المصادف ليوم 25 نوفمبر، عن طريق تنظيم تظاهرات بالتعاون مع "صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، و "هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين ONUFEMMES وتمكين المرأة" تحت شعار "معا ضد العنف الممارس على المرأة والفتاة (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017)، إضافة إلى ما ذكر فتمكين المرأة اجتماعيا، يجب أن يضمن لها القرار في الاختيارات الحياتية:، الزواج، الإنجاب، الطلاق..).

المطلب الثاني: التمكين المادي و مضاعفة فرص التوظيف

تقوم المنظمة العربية بجهود هامة لدعم برامج التمكين النسائي، بما يهم المرأة الجزائرية أيضا، ضمن عالم الشغل للحد من الفقر وتحسين آليات العيش الكريم، من خلال:

- ✓ جعل برامج القروض جزء من المشاريع الاستثمارية
- ✓ . إلزام المصارف الحكومية بتخصيص مبلغ سنوي من ميزانيته التمويل مشاريع النساء المتناهيية الصغر
- ✓ إيجاد مؤسسة ضامنة لمشاريع النساء المتناهيية الصغر
- ✓ . إلزام المؤسسات التأمينية العامة والخاصة بتخصيص نسبة من عملها للتأمين على مشاريع النساء المتناهيية
- ✓ تشجيع النساء على التعامل مع برامج القروض
- ✓ إيجاد برامج تدريبية تعمل على تحفيز المرأة وتعزيز ثقته بنفسها وتمكنها من المعلومات الفنية و الإدارية اللازمة لإدارة مشروعها.

واقع وتحديات التمكين السسيواقتصادي والسياسي للمرأة الجزائرية - رؤية نقدية-

- ✓ تغير نظرة المرأة عن القطاع الخاص .
- وهكذا يمكن أيضا تكريس التمكين بحسب:
- ✓ المساواة التامة بين كل النساء والرجال للحصول على نفس الفرص لاكتساب القدرات الإنسانية وكيفية استعمالها.
- ✓ ضمان الاعتراف واحترام الفوارق بين الجنسين. فالنساء يختلفن عن الرجال لكن ليس للقول بعدم الفاعلية، فهذا الاختلاف الطبيعي لا يجب أن يبرر التقسيم الجنسي للنوع، (Vers la promotion des femmes arabes 2005,P5.) ورغم المساعي المولية هنا وهناك ضمن الهيئات السلطة الرسمية أو غيرها مما هو غير رسمي ، فيوجد من يعتقد بصعوبة مسار التمكين، أين حذر الخبير الاقتصادي بشير مصطفى، من الخلل الذي يستبعد التمكين الاقتصادي للمرأة إذ أن عدد المقاولات النسائية في الجزائر يعادل 1.6 بالمائة من إجمالي المقاولات النشطة أي 8160 مقولة، وهناك 130 ألف امرأة مقولة أو ما يعادل 7 بالمائة من إجمالي النساء المقاولات، لكن كلهن من فئة النساء ساكنات المدن الكبرى، و هذا يعتبر مؤشرا ضعيفا عن تمكين المرأة الريفية من إنتاج الثروة وممارسة نشاطها بأريحية. كما قدم كاتب الدولة الأسبق وفق بيان تلقت إخبارية"الفجر " نسخة منه، رؤيته لتخطيط الإقليم من زاوية نظر إدماج المرأة الريفية في الاقتصاد الإقليمي والمحلي، من خلال رؤية استشراف الريف الجزائري، آفاق 2050 وتطبيق معيارية (الجذب والتنافسية)، منها:
- ✓ إشراك الريف في تطبيق هدف النمو المواتي للصعود أي نسبة 7 % بشكل مستديم،
- ✓ تطبيق خطوات عمل تقنية لتحقيق تمكين المرأة الريفية من مدا خيل مستقلة خاصة للمرحلة القادمة. لتحقيق هذه الرؤية الاستشرافية، اقترح كاتب الدولة السابق:
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات مدروسة، عن مؤشرات عمل المرأة في الوسط الريفي، مزودة ببيانات تحليلية
- ✓ إنشاء بنك مصغر لمرافقة تمويل المشاريع المناسبة لعمل المرأة في البيت وفي الوسط الريفي،
- على أن يعتمد هذا البنك صيغة المشاركة بالعمل بدل التمويل بالفائدة (Etre une femme en moyen orient, op.cit).
- إن دور المرأة في التنمية، لا يأخذ بُعد الفاعل إلا بترقية المقاولاتية النسائية، لذلك كان لا بد من إطلاق مجموعة من القوافل التحسيسية لتشجيع ذلك، بالتعاون مع المكتب الدولي للعمل، و تم إنشاء مسابقة وطنية، في اكتوبر 2016 سميت " المرأة تنشي" (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017، ص9). إلى جانب تنظيم معارض لتسويق منتجاتها في إطار تشجيع الإنتاج المحلي و

واقع وتحديات التمكين السسيواقتصادي والسياسي للمرأة الجزائرية -رؤية نقدية-

تعزيز إدماجها في عالم الشغل (نحو إعداد إستراتيجية وطنية للتكفل بقضايا الأسرة والمرأة سنة 2019، الإذاعة الجزائرية / وأج) ضمن هذا السياق بالنسبة للجزائر جاء في تعديل دستور 2016 المناصفة بين النساء والرجال في مجال الشغل و ترقية المرأة إلى تولي المسؤوليات في مؤسسات الدولة والإدارة العامة، وكذا المؤسسات الاقتصادية. (بورعدة، 2018).

ما أوضحت الوزيرة منية مسلم والتي دامت فترة توليها الوزارة من 2014-2017، بأن «الإحصاءات الرسمية تؤكد أن 65 بالمائة من خريجي الجامعات من العنصر النسوي، لكن نشاط المرأة في سوق العمل لا يتعدى 19 %، مما دفع الوزارة إلى وضع إستراتيجية لدعم وتشجيع «المقاولاتية النسوية»، بالتنسيق مع الجمعيات النسوية والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني، وذلك بهدف محاربة الفقر والتهميش وتوسيع الطبقة المتوسطة. (المساء اخبارية. وطنية، 25 جانفي 2017). بعدها ، أي في 2018 استعرضت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة غنية الدالية بسان بطرسبورغ (روسيا)، الآليات الجديدة التي وضعتها الجزائر من أجل إدماج النساء في مجال المقاولاتية، إلى جانب الدور الهام الذي تؤديه المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، ولدى تدخلها خلال اليوم الثالث لأشغال منتدى أوراسيا حول النساء الذي انعقد من 19 إلى 20 سبتمبر، أوضحت الوزيرة التي حضرت ورشة حول برامج ومؤسسات التنمية للمقاولاتية النسوية، أنه بالإضافة إلى مختلف الأجهزة التي وضعها القطاع من أجل تمكين النساء والفتيات في الجزائر، تعترم دائرتها الوزارية استحداث آليات جديدة بهدف إدماج عدد أكبر من النساء في مجال المقاولاتية.

وخلال هذا المنتدى الذي تمحورت النقاشات فيه حول إمكانيات وظروف العمل التي يجب توفيرها من أجل تدعيم المقاولاتية النسوية، أبرزت الوزيرة التي حضرت كذلك ورشة تحت موضوع "دور المرأة في التنمية الريفية"، أهمية دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، حسب ما جاء في البيان. حالياً، وزيرة التضامن وقضايا المرأة هي السيدة كريكو كوثر 2020، التي لم تسفر بعد عن مستجداتها في ميدان التمكين للمرأة في هذا السياق.

عموما استطعنا مراجعة بعض الإحصائيات التي تجيز لنا معاينة شيئا من مظاهر التمكين المادي للمرأة ، حيث بلغ عدد النساء المزاولات للنشاطات التجارية المسجلات في السجل التجاري، 156657 امرأة في نهاية شهر فبراير 2019 من بينهم 144470 امرأة ذات الشخص الطبيعي و 12187 ذات الشخص الاعتباري (مسيرات لشركات)، حسبما علمته واج من المركز الوطني للسجل التجاري. 2.030.408 تاجرا. كذلك أوضح المركز الوطني للسجل التجاري، أن المهن الحرة و الحرف و النشاطات التقليدية لم تؤخذ بعين الاعتبار لكون أنها مؤطرة بإجراءات قانونية و تنظيمية خاصة.

واقع وتحديات التمكين السسيواقتصادي والسياسي للمرأة الجزائرية -رؤية نقدية-

أيضا تشير معطيات مركز السجل التجاري الوطني إلى أن الهيئات الرسمية تسعى لتعزيز الإمكانيات والفرص في القطاعات التجارية، فمن حيث قطاع النشاط -يضيف ذات المصدر- فإن النساء التاجرات ذات الشخص الطبيعي ينشطن خاصة في مجال التوزيع ، هذا ما يظهره الجدولين التاليين، من حيث: نوع النشاط وأكثر النشاطات الممارسة:

نوع النشاط	%
بالتجزئة	49.51
الخدمات	37.98
انتاج السلع	9.1
التوزيع بالجملة	3.27
الانتاج التقليدي	0.22
التصدير	0.01

نفس المصدر

النشاطات الأكثر ممارسة ضمن هذه المجالات	%
تجارة المواد الغذائية بالتجزئة	18.5
التجارة بالتجزئة للألبسة و المجوهرات و الجلود و مواد الزينة	10.6
الخدمات المرتبطة بالنقل و ملحقاته	7.1
التجارة بالتجزئة للمواد واللوازم الموجهة للنشاطات الرياضية و التسلية و تجهيزات المكاتب و النشاطات الفنية	6.9
النشاطات المرتبطة بالإيواء و الاطعام	6.7
الخدمات المتعلقة بتوزيع البريد و الصحافة و الاتصالات السلكية و اللاسلكية	5.1

بخصوص النساء التاجرات ذات الشخص الاعتباري فإنهن يمارسن خاصة في مجال الخدمات

(40.30 %) و انتاج السلع (25.87)

(%) و استيراد و اعادة البيع على حالتها (15.26 %) و التوزيع بالجملة (9.62 %) و التوزيع بالتجزئة

(7.6 %) و الانتاج التقليدي (1.05 %) و التصدير (0.84 %).

واقع وتحديات التمكين السسيواقتصادي والسياسي للمرأة الجزائرية - رؤية نقدية-

بالنسبة لنوع الخدمات ومجالات الاستيراد يمكن ذكر:

الخدمات والاستيراد	%
الانتاج او التحويل المرتبط بميدان مواد البناء و اشغال البناء و الاشغال العمومية الكبرى	8.2
مؤسسات الدراسات و المرافقة	7.6
الخدمات الثقافية و الترفيهية	5.9
الخدمات المرتبطة بالنقل و ملحقاته	4.8
استيراد العتاد و المواد المختلفة المتعلقة بمختلف المجالات	4.5
استيراد العتاد و قطع الغيار و الملحقات المرتبطة بمجال الميكانيك و الكهرباء و الاليكترونيك	4.3

نفس المصدر

أما التوزيع حسب الولايات فان النساء المزاوالات للنشاطات التجارية

الاقطاب الاقتصادية و الحضرية الكبرى	التكرارات	%
الجزائر العاصمة	17229	11
بوهراڤ	10155	6.5)
تيزي وزو	5734	3.7)
تلمسان	5672	3.6
سيدي بلعباس	5646	3.6
قسنطينة	5156	3.6
البليدة	5634	3.3

نفس المصدر: بتصرف

و باستثناء تيندوف و اليزي فان 39 ولاية يتراوح فيها عدد النساء التاجرات بين 1000 و 5000 امرأة مزاولة للنشاط التجاري.

فيما يخص المعدل الوطني فان المركز الوطني للسجل التجار يشير إلى وجود 3263 امرأة تاجرة حسب كل ولاية، و مقارنة بالمجموع الوطني للسكان (43.4 مليون نسمة في 1 يناير 2019) فان هناك امرأة تاجرة مسجلة في السجل التجاري لكل 277 ساكن. وأكثر من 400 أجنبية مسيرة لمؤسسات

بالجزائر (وكالة الإنباء الجزائرية. 7 مارس 2019) كما تمثل النساء التاجرات 7.7 % من مجموع التجار

المسجلين في السجل التجاري و الذين بلغ عددهم

من المرجح إذن، أن تمكين المرأة اجتماعيا ونفسيا وصحيا وماديا، بمنحها القوة الأصلية التي تحميها

من الاستغلال والإقصاء، التي تحفزها على المنافسة الايجابية دون مركب نقص أو تردد، وغياب للثقة

بالنفس في البيت، المدرسة، الشارع، وأماكن العمل. فقط عندئذ وبصورة تلقائية ستحدث المرأة انتقالها

النوعي إلى الحقل السياسي.

المطلب الثالث: التمكين السياسي للمرأة الجزائرية

الواقع يظهر انخفاضاً في التمثيل في الوظائف المقترحة على المرأة، وفي البني الحكومية الرسمية في

جميع أنحاء العالم، وذلك لعدد من الأسباب، بما في ذلك مواقف التمييز الاجتماعي والنقص الحاصل

في التعليم والتحصير، والحوازر البنيوية للمنشآت الديمقراطية (-pp7 International-Alert.Org

8).

وفي ظاهر الأمر أصبحت الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا و المرتبة 26 دوليا بفضل التقدم الذي

أحرزته المرأة في مجال التمثيل السياسي في البرلمان و في المجالس المنتخبة". لكن في جوهر الأمر

فالعناية بنوعية هذا التمثيل مغيبة، من حيث المستوى العلمي والكفاءة التي تعكس النضال السياسي

الفاعل والواعي. لقد كانت كثيرا من البرلمانيات ذوات مستوى محدود، لذلك ولتجنب هذه الفجوة

السياسية على المرأة في المجتمع المدني أن تصل بشكل استباقي إلى المشرعين من النساء وأن تبني

التحالفات لكفالة حصول المرأة على القدر الكافي من الاهتمام بشواغلها. إضافة إلى ذلك، على الناشطات

في قضايا المرأة أن يضعوا آليات تجعل المرأة المشرعة مسئولة حيال مناصراتها. و بالمثل على المرأة في

المجتمع المدني أن تعمل على دعم المرأة المرشحة وإدارة حملاتها، لان في هذا دفاعا عن قضاياها.

تتمثل مؤشرات التمكين السياسي غالبا في ما يلي:

أولاً: التسجيل والتصويت في الانتخابات

يعتبر تحفيز المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بكافة أشكالها، بما في ذلك التمثيل النيابي على

المستويين الوطني والمحلي، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية

والقضائية تهيئة للنجاح في هذه المناصب. و قد أكد قانون الانتخابات 2012 مبدأ المساواة بين الجنسين

في الانتخاب والترشح، وبالفعل سجلت المرأة الجزائرية حضورها في عدة ميادين وأثبتت جدارتها في

تحمل المسؤوليات التي أنيطت بها، فهي متواجدة في مناصب عليا للدولة :، وزيرة، سفيرة، رئيس مجلس

الدولة، قاضية، أمين عام، مديرة عامة، رئيس ديوان وزارة، رئيس أحزاب سياسية، أو ممثلة الدبلوماسية

والقنصلية بالخارج. كذلك ترشحت للمناصب المنتخبة في منظومة الأمم المتحدة. (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017، ص5) ومع ذلك ومقارنة مع العالم المتقدم لا تتعدى نسبة تمثيل المرأة في البرلمان 18% مقابل 41.4% في الدانمرك وفنلندا بفارق 9.12% مع البرلمان الأمريكي بنسبة 28.5% (أسماء السيد، انجازات المرأة العربية في السياسة في عام 2017، شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة).

ثانيا: المشاركة في المجالس النيابية

إن تعزيز إدماج المرأة في العملية السياسية بشكل ايجابي وفاعل، يكون من خلال مد النساء والفتيات بالثقافة السياسية الصحيحة، لاسيما المرشحات للمجالس النيابية وللمناصب السياسية، فضلا عن بناء قدرات السيدات المنخرطات في الحقل السياسي ، مما يعطيهم فرص نجاح أوسع في النشاط المدني أو السياسي المباشر على كل المستويات، وبدعم بشكل عام مشاركة المرأة في هياكل السلطة العامة وفي المؤسسات السياسية.

في هذا الإطار تتبنى منظمة المرأة العربية عدة مشروعات تضم تعزيز مهارات القيادة السياسية والتواصل لدى الناشطات السياسيات وبناء قدرات البرلمانيات العربيات وتكوين فريق نسائي عربي في مجال المراقبة على الانتخابات العامة.(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.OECD, 2018).

كما يلاحظ فإن التمكين هو قوة المرأة في ممارسة اختياراتها، هو أيضا تحقيق الأمان الصحي والثقافي والاجتماعي. ثم إن تحليلا لمعطيات الواقع السياسي يظهر التماسف الخطير مع متطلبات التمكين الحقيقية. الملاحظ أن التشكيلة الحكومية الأخيرة لسنة 2020 تبين أنه من 41 وزيرا وممثل وزير هناك 5 نساء فحسب، وضمن 451 نائبا في المجلس الشعبي الوطني يوجد 143 امرأة فحسب. يذكر أيضا أنه تم منح المنتدى العالمي للنساء البرلمانيات بالعاصمة الأردنية عمان، جائزة خاصة للجزائر تقديرا لإنجازاتها لصالح ترقية المرأة الجزائرية وتمكينها واعترافا بالإصلاحات التشريعية في إطار تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة السياسية . وتسلمت الجائزة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، مونية مسلم آنذاك، التي مثلت الجزائر في أشغال المنتدى إلى جانب وفد من البرلمانيات الممثلات لمجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني.

وقد أشارت الوزيرة إلى أن المنطقة العربية في حاجة ماسة إلى أن تسجل في ورقة عملها المستقبلية، لترقية حقوق المرأة. وأوضحت أن ارتفاع التمثيل النسائي بالبرلمان مكن من تعزيز الترسانة القانونية وتحسينها لصالح المرأة، مشيرة إلى أن مبدأ المساواة في الدستور كان له صدى لا يستهان به على السياسات المتتالية، التي سطرته الجزائر، لتمكين المرأة وضمان إدماجها الاجتماعي والمهني. وفي

واقع وتحديات التمكين السسيواقتصادي والسياسي للمرأة الجزائرية - رؤية نقدية -

سياق نبذ التمييز القائم على الجنس، ذكرت بأن الجزائر انتهجت سياسة متعددة الأبعاد والمستويات لصالح المرأة، من خلال توفير محيط قانوني واجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي، انبثقت عنها جملة من الاستراتيجيات الرامية إلى تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

وبخصوص مسألة تواجد المرأة في مسار صنع القرار، أشارت ممثلة الحكومة إلى أن المرجع الرئيسي لعمل الجزائر تجسد من خلال تعديل الدستور سنة 2008 وإدراج المادة 31 التي تنص على ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال توسيع حظوظها في المجالس الوطنية والمحلية المنتخبة. وقد أسفر هذا الإصلاح -حسب الوزيرة- على زيادة عدد النساء المنتخبات بالمجلس الشعبي الوطني من 30 نائبة سنة 2007 من أصل 389 نائب (7,7%)، إلى 146 امرأة من أصل 462 نائب أي بنسبة 31% بالمائة. وأكدت بأن هذا العمل " الموسوم بالحكمة والموضوعية والنابع من رغبة سياسية حقيقية سيتواصل باتجاه دعم تواجد المرأة في كل المجالات لما بعد 2017 (المساء يومية إخبارية وطنية)

وقد أثبتت دراسة حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، ومساهمتها في صنع القرار السياسي، ما يلي: إبعادهن من مراكز القيادة من طرف قادة الأحزاب والمشاركة الفعلية في القرارات لا زالت ضعيفة فرغم الخطاب الرسمي الذي يدعم المرأة إلا إن في الواقع أدوارها غير مؤثرة. كما ذكرت الأمانة العامة للاتحاد الوطني للنساء بمدينة وهران انه بعد 40 سنة من النضال لم يعرض عليها أي منصب في الدوائر السياسية. وهكذا يظل دور المرأة مختزلا في التأييد والتظاهر و الانتخاب. (حماد صهيبة، 2015-2016 صص 196-197). هذا ما يدفع بالمرأة للانسحاب من العمل السياسي لشعورها بالدونية واللاقدرية على أداء مهامها السياسية. بالرغم من هذه المفارقة الصادمة، لا تياس البرامج الدولية لإنجاح الكثير من البرامج المخصصة لمسألة التمكين:

لقد اظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تميزا في تحقيق المساواة بين الجنسين من حيث تبني إستراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة 2014-2017 بالاستناد على الإنجازات والدروس المستفادة من الإستراتيجية الأولى للمساواة بين الجنسين للفترة 2008-2013. والمتمثلة في القدرة على الاستفادة من الشراكات مع الوزارات الحكومية المركزية المختصة ومؤسسات الحكم الأخرى من أجل تعزيز الإصلاحات القانونية والسياسية، التي تزيل الحواجز الهيكلية الحائلة دون تحقيق المساواة بين الجنسين، ودون وضع سياسات لتمكين النساء والفتيات؛ والقدرة على دعوة المجتمع المدني، المجموعات النسائية، والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى إلى الانخراط مع السلطات الوطنية في عمليات صنع السياسات. (إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة - الدورة العادية الأولى لعام 2014-2017).

واقع وتحديات التمكين السسيواقتصادي والسياسي للمرأة الجزائرية -رؤية نقدية-

وعليه من الأجدر للمرأة في المجتمع المدني أن تصل بشكل استباقي إلى المشرعين من النساء وأن تبني التحالفات لكفالة حصول المرأة على القدر الكافي من الاهتمام بشواغلها. إضافة إلى ذلك، على الناشطين في قضايا المرأة أن يضعوا آليات تجعل المرأة المشرعة مسؤولة حيال مناصراتها. وعلى المرأة في المجتمع المدني أن تعمل على دعم المرأة المرشحة وإدارة حملاتها. ذاك أن عدم المساواة السياسية، يحد من المشاركة السياسية، ما يفسح المجال أمام جماعات النفوذ لتوجيه القرارات لصالحها، ما قد يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة، بل قد يؤدي اختلال موازين القوى إلى تعطيل عمل المؤسسات وتقويض فعالية السياسات. فعندما يسيطر الأثرياء على المؤسسات، تنقلص رغبة المواطنين في الانخراط في العقود الاجتماعية (مجموعات القواعد والتوقعات السلوكية التي يلتزم بها والتي تؤسس لمجتمعات مستقرة وعندما يرى السكان في النظام العام نظاما الإقصاء المنهجي والمحسوبية مبادلة الدعم السياسي بالمكاسب الشخصية)، فإنهم يتجهون إلى الانكفاء من الحياة السياسية. (تقرير التنمية البشرية لعام 2019 ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشر، ص11)

عموما، لا يزال ولوج المرأة في السياسة عن جدارة يخلط الأجندات السياسية إذن تمكين المرأة الفعلي يعني زحزة كل مكبوت عمل في الخفاء ضدها. كذلك تعتبر مقارنة النوع أساسية في إشراك الجميع نساء ورجالا في برامج التنمية والتمكين للمرأة من خلال امتلاكها السلطة و، مما يعمل على انتاج علاقات اجتماعية، تضي طابع الشرعية على تلك السلطة(العربي، 1998.ص134)

خاتمة

إن التمكين السياسي للمرأة مرهون بتمكين اجتماعي، ثقافي، صحي، تعليمي ومهني.. إذ لا مجال للفصل بين أنماط التمكين المتعايشة المتكاملة معا في جنس واحد هو المرأة هذا ما يلفت انتباهنا أكثر للعمل الدؤوب من أجل تفعيل مستدام للإرادة السياسية للتمكين اللامشروط للمرأة في كل زمان ومكان. إن المعركة الوجودية للمرأة في التأكيد على ضرورة استدامة التمكين، ليس إلا في بداياته، ومن الطبيعي أن تتعثر، ذلك أن التحديات التي تواجه هذا المشروع متعددة سواء تعلق الأمر بنقص المعاول المادية، أو بتماطل التطبيق السياسي لما يدرج في المواثيق الرسمية الوطنية والدولية ومهما استنفقنا على شح الوسائل المعنوية والقانونية والسياسية، فلا يمكن إنكار أهمية متابعة الاستثمار في مشروع التمكين للمرأة، فهو مكسب أساسي يجب الحفاظ عليه والاستمرار في تجسيده للاستدامة على التضامن والعدالة الاجتماعية، وإلا فمعظم الميكانيزمات التنموية ستعلن عن عجزها وديمومة ركودها.

قائمة المراجع

- باللغة العربية

واقع وتحديات التمكين السسيواقتصادي والسياسي للمرأة الجزائرية -رؤية نقدية-

- 1- إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين. (2014-2017) الدورة العادية الأولى
 - 2- العربي وافي(1998) مقارنة النوع والتنمية.. منشورات رمسيس. الدار البيضاء
 - 3- اليحياوي.ش. (2019) نحو تدقيق مفاهيمي سوسيولوجي للعنف، مؤمنون بلا حدود
 - 4- اليوم العالمي للمرأة:(2020) ما الذي يؤرق المرأة العربية حاليا؟ موقع عربي نيوز
 - 5- المساء يومية إخبارية وطنية
 - 6- بورغدة. و (2018). مسيرة تمكين المرأة في الجزائر نحو المساواة، الندوة الوطنية للمرأة "وقفه تقييميه ونظرة مستقبلية 6 أكتوبر، زارلدة.
 - 7- بوابة الجوار الاوروبي، نوفمبر 2015 .
 - 8- حمداد ص، (2015- 2016)، لمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي، مدينة وهران نموذجاً، جامعة 2 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه.
 - 9- قرار 104/48 المؤرخ في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1997.
 - 10- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية. ترجمة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية موقع منظمة المرأة العربية.
 - 11- مهند عبد الحميد(2014) الطريق الى تحرر المرأة: البناء الفكري والسياسي والقانوني والتنموي من وجهة نظر يسارية مركز: فؤاد نصار لدراسة التنمية .ط2.
 - 12- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة(2017)، بعض المعطيات الخاصة بإنجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة.
 - باللغة الأجنبية
 - 13- Chekir H.Le combat pour les droits des femmes dans le monde arabe .Fondation Maison des sciences de l'homme - France N°70 | juin 2014, p28.
 - 14- Dossier Thématique | Cultures&Santé abs L'empowerment.
 - 15- Info chrétienne.com(2017). Être une femme en moyen orient.
 - 16- International-Alert.org..
 - 17- Coadic (2006) L'autonomie, illusion ou projet de société ? Dans [Cahiers internationaux de sociologie 2006/2 \(n° 121\)](#), pp317 à 340 Cairn inf.
 - 18- Le combat pour les droits des femmes dans le monde arabe .Fondation Maison des sciences de l'homme juin 2014- France N°70, p28.
 - 19- Reaserch Gate.(2009). Anne-Emmanuèle Calvès.. Empowerment : généalogie d'un concept clé du discours contemporain sur le développement. Revue Tiers monde- N° 200. Octobre-
- Rapport arabe sur le développement humain(2005), Vers la promotion des femmes.